الأردن: زلة لسان لرئيس الوزراء حول اسرائيل تثير ضجة كبيرة.. وخلاف مع مجلس النواب بسبب قانون البلديات... والبخيت متفائل ببقاء الحكومة

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

لم يكن رئيس الوزارة الأردني الدكتور معروف البخيت بحاجة إلى «زلة لسان» سياسية حتى يتجاوز الإحساس العام بأن حكومته راحلة قريبا او في طريقها للرحيل، وحديث الناس في المجتمع السياسي عن زلة لسان البخيت الأخيرة مؤشر إضافي على ان أوراق الحكومة اوشكت على السقوط ما لم يستدرك الرئيس ويتخلص من التفاؤل ويجري تعديلا وزاريا يحافظ على ما تبقى من هيبة في التجربة. وزلة لسان البخيت كانت حديث الجميع خلال اليومين الماضيين في الأردن وهي زلة لسان قاسية ليس لإنها من رئيس حكومة بل لإنها من دبلوماسي محترف وسفير سابق في إسرائيل، فقد فاجأ البخيت وفقا لوكالة عمون للأنباء الحضور في جمعية الشؤون الدولية خلال محاضرة له بعبارة «فالتة» من الواضح أنها أفلتت من بين فكي الرئيس بلحظة غفلة وإستقرت بين يدي من أخرجها من قاعة كانت مغلقة وفيها عدد محدود من فصحاء السياسة والعمل الدبلوماسي.

وهدف البخيت كان نبيلا بكل الأحوال فهو تأثر على الأرجح بالجو الداخلي حيث يجالس نخبة من المهتمين بالملفات الدولية ويريد ان يتحدث معهم بصراحة وإحتراف وبصفته خبيرا في الملف الإسرائيلي.. لذلك قال الرجل في لحظة الغفلة عبارة فجرت حزمة ألغام في احضانه باليوم التالي وهي «سياسة الولايات المتحدة تصنع في تل أبيب».

وهذه العبارة تقال يوميا من قبل جميع السياسيين الأردنيين في جلساتهم الخاصة لكنها تقال لأول مرة من رأس الحكومة وسلطة التنفيذ وفي محاضرة عامة.

وبسبب حساسية العبارة ودقتها تدخل مدير الجلسة الحوارية طالبا من الصحافيين المتواجدين في المكان حذفها من السجل على امل ان تتلاشى العبارة في الفضاء لكن ما حصل لم يكن كذلك، فالطاقم العامل مع البخيت بذل جهدا قاسيا في الأيام التالية لإقناع إحدى الصحف بتجاهل العبارة وعدم نشرها مع أن الضرر كان حاصلا في النتيجة عبر رسالة إعلامية بالمناسبة بثتها في فضاء الكلمة المقروءة الوكالة الإلكترونية الوحيدة للأنباء عمون.

إذا العبارة إنطلقت وأصبحت زلة لسان كزلات الرؤساء وبطبيعة الحال تداولتها الألسن وسمحت لمن يصطادون في مياه الحكومة الإسترسال في هوايتهم وممارسة الصيد والعمل بالتالي على إظهار وزارة البخيت وكأنها وزارة قابلة للنهش وتندفع بإتجاه الضعف. ومكاشفة البخيت في الواقع لم تقف عند هذه الحدود في نفس اللقاء فقد أشار لأزمة نفطية وأزمة طاقة حقيقية في البلاد ملمحا لإن مخزون النفط في الأردن لا يكفي لأكثر من 33 يوما وهو أيضا إعتراف جريء لا تقوله الحكومات بالعادة بسبب حساسيته والإحتمالات السيئة التي يثيرها.

وما حصل يظهر ان وزارة البخيت لا زالت تتورط في «مطبات الإعلام» بسبب عدم وجود فكرة او شخص له علاقة حقيقية في الإعلام بين أفراد الطاقم العامل مع الرئيس ومقر الرئاسة مع العلم ان زلة اللسان الأخيرة أعادت إنتاج الدور التقليدي لخصوم الحكومة والمتربصين بها وحتى لهواة الحديث عن تعديل وتغيير وزاري.

ومع ان كثيرين يصرون على ان فرصة التغيير الوزاري مرجحة حتى حلول شهر نوفمبر المقبل او بدايات عيد الفطر الحالي إلا اذا تفاعلت زلة لسان البخيت وأصبح لها طابع سياسي يفترض ان تحاسب التجربة عليه.. مع كل ذلك يبقى ان البخيت نفسه يبدو «مرتاحا» تماما وواثقا من البقاء رئيسا للوزراء بالرغم من كل ما يقال حوله وهي ثقة يلمسها كل من يقترب من الرجل وتؤشر على ان لديه «سطرا مخفيا» في مسألة بقاء الحكومة أو تغييرها لكن الخبثاء من السياسيين يذكرون بان مسألة تغيير الوزارة لم تكن يوما داخل دائرة «التحزر»، مشيرين لرؤساء قالوا علنا انهم باقون في مواقعهم ثم خرجوا منها بعد ايام او أسابيع.

إلا ان الإنطباعات الإيجابية التي يوحي بها البخيت قبل زلة اللسان الأخيرة يمكن ان تكون ناتجة عن معلومات داخلية بعنوان طول عمر الحكومة.. لكن تلك لم تعد القصة المركزية في المعادلة السياسية الداخلية في الأردن، فعملية التشريع المأزومة مرحليا خلال الدورة الإستثنائية للبرلمان هي العنوان الأبرز لأزمة أكثر عمقا في المعادلة السياسية لإن ايا من التشريعات التي حولتها الحكومة للبرلمان لم تقر في المحصلة كما جاءت من الحكومة ولإن النواب «عدلوا» نصوص أساسية وعميقة في التشريعات خلافا للتقديرات الحكومية فأغضبوا الوزراء كل حسب تخصصه. وعمليا لم يمر اي تشريع إلا وفيه شكل من أشكال التداخل البرلماني بالإتجاه المضاد لتصورات الحكومة، فهذا ما حصل في قانون ضريبة الدخل وقانون الوعظ والإرشاد وقانون هيئة مكافحة الفساد وأخيرا قانون البلديات الذي فجر آخر أزمة بين الحكومة ومجلس النواب بعد إدخال لجنة فرعية

معروف البخيت

للنواب تعديلا «يستنسخ» تجربة بلدية مجلس عمان العاصمة على باقي البلديات التي يزيد عدد من تمثلهم عن 300 ألف مواطن.

لجنة البرلمان تريد تأسيس بلديات على غرار «أمانة العاصمة» للبلديات الكبيرة بحيث ينتخب نصف الأعضاء ويتم تعيين النصف الأخر لكن الحكومة تعارض بقوة هذا التوجه وتعتبره كما يقول صبري الربيحات وزير التنمية السياسية مساسا بالديمقراطية.

الحركة الإسلامية الأردنية تتحدث عن وجود عشرة معتقلين لها

البرلمان الاردني يقر قانونا ينظم التدريس والخطابة في المساجد

■ عمان ـ رويترز ـ يو بي آي: اقر مجلس النواب الاردني امس الاحد مشروع قانون يلزم كل من يقوم بالوعظ والارشاد والخطابة في المساجد بالحصول على اذن من وزير الاوقاف.

وعلى الرغم من اعتراض وانسحاب نواب جبهة العمل الاسلامي وبعض النواب الاخرين احتجاجا على النص بمعاقبة مخالفي القانون في الوعظ والارشاد والتدريس الا ان المجلس اقر القانون في جلسته امس.

ووافق النواب في الاسبوع الماضي على مشروع القانون بصيغة تفصل بين تقديم العظة يوم الجمعة والتدريس والارشاد حيث اتفقوا على ان يعاقب من يقوم بالقاء خطب الجمعة من دون اذن مسبق على ألا تطبق هذه العقوبات على من يقدم العظة او الدرس.

الا ان مجلس الاعيان اعاد دمج الخطبة والتدريس والوعظ والارشاد لتكون مشمولة بها.

وقال النائب الاسلامي زهير ابو الراغب لرويترز انه «من منطلق ديني لا يجوز ان تكون الفتوى والتدريس منوطة باذن. ديننا يحث ان لا يكتم الناس الفتوى والتدريس».

واضاف انه حسب القانون الذي تمت الموافقة عليه اليوم فان اي شخص يقوم بالقاء خطبة او التدريس او الوعظ والارشاد من دون موافقة من قبل وزير الاوقاف فسيعاقب بالسجن ما بين اسبوع الى شهر او بغرامة مالية.

واقر البرلمان الاردني اواخر شهر آب (اغسطس) الماضي قانون منع الارهاب الذي يعطي قوات الامن صلاحيات اكبر منها الاعتقال الوقائي للمشتبه بهم على الرغم من احتجاجات من ان القانون يحد من الحريات العامة.

من جهة اخرى قالت الحركة الإسلامية في الأردن ان السلطات الأمنية تعتقل عشرة من أعضائها على خلفية سياسية.

واوردت الحركة امس الأحد على الموقع الإلكتروني لحزب جبهة العمل الإسلامي اسماء معتقليها يتقدمهم النائبان الإسلاميان محمد ابو فارس وعلي ابو السكر اللذان يمضيان عقوبة السجن بعد ان أدانتهما محكمة امن الدولة الشهر الماضي بتهمة تعكير صفو الوحدة الوطنية بإثارة النعرات المذهبية وقضت بسجن كل واحد منهما عاما وشهرا، واسقطت فتوى دستورية عضويتهما من مجلس النواب واعتبرت هذه الفتوى ان الجريمة التي يعاقبان بسببها غير سياسية فيما تصر الحركة الإسلامية انها سياسية.

كما شملت القائمة أسماء ثمانية اشخاص ينتمون للحركة الإسلامية تعتقلهم السلطات الأردنية على خلفية قضية اسلحة حركة حماس في الأردن التي أثيرت في ايار (مايو) الماضي حيث تهمت الحكومة الأردنية حركة حماس الفلسطينية بتهريب أسلحة من سورية وتخزينها في الأردن لإستخدامها ضد أهداف أردنية.

وقالت السلطات الأردنية انها اعتقلت نحو عشرين شخصا على خلفية القضية من بينهم ثمانية من المنتمين للحركة الإسلامية في الأردن.

وجددت الحركة مطالبها بالإفراج عن معتقليها السياسيين.

وصف جمال بأقل من رئيس واكبر من نائب رئيس.. ودفاع رفيق حسن البنا عن نجيب محفوظ و«اولاد حارتنا».. وأجواء رمضان تخيم على البلاد

مناقشات وخلافات حول مستقبل مصر.. وتأكيدات لزحف «الاخوان» على السلطة.. واتهام مبارك بعدم التمتع بكاريزما عبد الناصر والسادات

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والاحد عن بدء شهر رمضان يوم الاحد ـ اعاده الله علينا جميعا مسلمين ومسيحيين بالخير واليمن والبركات، وان كان هذا مشكوكا فيها بسبب حكومة الشؤم والنحس والبيزنس فالاسعار توالي ارتفاعاتها، وانقاذ الف راكب بعد ان احترق جرار القطار القادم من الاسكندرية للقاهرة عند بلدة شبرا النملة، وردود افعال الصحف الحكومية واشادتها بخطابه في نهاية اعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الحاكم الذي يترأسه ثم اجتماع الرئيس مع اعضاء المكتب السياسي والامانة العامة وطلبه تحويل قرارات وتوصيات المؤتمر الى اعمال، واستقباله الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتلقيه تهاني من رؤساء دول عربية واسلامية بحلول الشهر الكريم وعقد اجتماع للمجلس الاعلى للطاقة يوم الاحد برئاسة رئيس الوزراء لبحث انشاء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، واستمرار الارتفاعات في منسوب المياه ببحيرة ناصر خلف السد العالي بسبب تدفق مياه الفيضان، ووضع خطة لانشاء مطار غرب مدينة سوهاج بالصعيد ومطالبة الاهالي بالابلاغ عن اي حالة اشتباه بالاصابة بأنفلونزا الطيور، وتكدس المعتمرين في ميناء نويبع واستقبال وزير الاوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق سفير الفاتيكان وعدداً من قادة الكنيسة الكاثوليكية والكشف عن خطة الحكومة للالغاء التدريجي لمجانية التعليم، وانتخاب نادي الجزيرة وافراج محكمة أمن الدولة العليا طوارئ عن مجموعة من الذين اعتقلوا للاشتباه في انتمائهم لتنظيم القاعدة، وكثرة الاعلانات عن البرامج في القنوات الفضائية والحلويات واجهزة التلفزيونات.

وكانت التحقيقات والمقالات والتعليقات عن رمضان وظهور حقائق جديدة في صفقة بيع محلات عمر افندي، وتصريحات بابا الفاتيكان والرد عليها، ومؤتمر الحزب الوطني وجمال مبارك والتوريث ومعارك وردود، وقضايا اخرى متنوعة.

رمضانيات

ونبدأ بالرمضانيات وزميلنا بـ«اخبار اليوم» محمد عمر وقوله في بروازه ـ احلى كلام ـ «رجل اعمال يطلب مرافقا له طوال شهر رمضان يشتم ويسب بداله، لأنه لا يريد تبويظ صيامه. المرتب مغري» اما كاتبنا الساخر الكبير احمد رجب فقال امس في بابه اليومي بـ«الاخبار» ـ نص كلمة ـ «الاعلان السنوي: يعلن الشعب المصري انتهاء موسم العمل والانتاج وبدء اجازته السنوية ابتداء من اليوم اول رمضان الى نهاية عيد الفطر حتى يتفرغ في هذا الشهر الفضيل للأكل والمسلسلات».

اما كاريكاتير زميلنا عمرو فهمي فكان عن صديقين احدهما يقول للآخر: «وعبده بيه عضو مجلس الشعب بيوزع على اهل دائرته الغلابة بمناسبة رمضان استجوابات». ومن «الاخبار» الى «الاحرار» وزميلنا وصديقنا مدير تحريرها عصام كامل وقوله: «سعدنا بخبر انقاذ ركاب قطار الاسكندرية وذلك لتأجيل الحادث الى شهر رمضان ليكون الضحايا شهداء».

اما كاريكاتير زميلنا محمد حسن بنفس العدد فكان عن العم سام رمز امريكا وهو يصرخ في الهاتف «لازم نزع كل اسلحة العرب بما في ذلك مدافع الافطار والسحور».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا والهجمات التي يتعرض لها وابتعدت عنها لأنها من مفسدات الصوم وانا مؤمن تقي حريص على نقاء صيامي ولذلك لم اقرأ قول من ليس زميلا وهو محمد شردي عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد يوم السبت في عموده اليومي بالـ«الوفد» كلمة اخيرة ـ «لم يقدم الرئيس مبارك اي جديد في خطابه امام مؤتمر الحزب الوطني ولم تسمع مصر سوى نفس العبارات التي تسمعها منذ سنوات عن امنيات ووعود وانجازات وكأن الشعب يعيش في دولة والحكومة والحزب الحاكم في دولة اخرى، كم مرة كرر الرئيس مصطلح الاصلاح السياسي مقابل استخدامات لمصطلح الاصلاح الاقتصادي ثم ما هذا الحديث عن الثروة الضخمة المملوكة للشعب والتي اكد الرئيس ان الوقت حان لتوظيفها لصالح الفقراء والمحرومين، اين كانت هذه الثروة طوال السنوات الماضية، ولماذا لم يتم توظيفها من قبل؟ ولماذا يستخدم الرئيس كلمات عامة مطاطية وهو الذي يجب ان يستخدم نقاطا وارقاما محددة حديثة».

وفي «المصري اليوم» بنفس اليوم كانت هناك مفسدة ثانية للصوم في قول زميلنا وصديقنا سليمان جودة نائب رئيس تحرير «الوفد» في عموده اليومي ـ خط احمر ـ «سيادة الرئيس الناس احسوا انك لست معهم في خطابك الاخير ولا تزال الغالبية التي بلغت قلوبها الحناجر تريد ان تسمع منك شيئا جديدا يبدد يأسها، ويعطيها بعضا من الامل الذي تتقلص مساحته يوما بعد يوم بما ينذر بأشد الخطر».

اما ثالثة مفاسد الصوم فكانت في التجمع التي يصدرها حزب التجمع اليساري المعارض فمن لا اود معرفته سيد الخمار قال تحت عنوان ـ مفيش مبارك ـ «في ظاهرة تنم عن وعي الشعب المصري اطلق بائعو ياميش رمضان هذا العام اسماء لها دلالاتها على انواع بلح رمضان حيث جاء في المرتبة الاولى ـ البلح البريمو ـ بلح حسن نصر الله ثم تلاه بلح احمدي نجاد ثم هوغو شافيز، الغريب ان باقي الانواع حملت اسماء ليلى علوي واللمبي وغيرهم من النجوم ولم يحمل اي نوع اسم مبارك لكن ها يحمله ليه نقصين نكد؟؟».

والى رابع مفسدة للصوم في تقرير اليوم وجاءتني من واحد من اعز اصدقائي وزملائي والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي الذي قال امس في عموده اليومي بـ«الوفد» ـ كلام في العضم ـ «تعهد الرئيس مبارك بألا ينجرف الى مغامرات تقامر بمستقبل الوطني وموارده، واعلن انه لن يتخذ قرارا سعيا وراء شعبية جماهيرية وقتية يدفع ابناء الوطن ثمنها في وقت لاحق من ارواحهم ودمائهم ومقدراتهم.

اذا كان الرئيس زاهدا في الحصول على شعبية جماهيرية وقتية، فلمن يلجأ الشعب بعد ان أدلهمت الأمور وطم الفساد واطبقت عليه الأزمات من كل جانب؟ وما يكون مصير الصرخات الشعبية التي تتعالى الى عنان السماء هل تذهب مع الريح ام تلقى الاستجابة من ولي الأمر الذي يمسك في يده كل مقاليد الأمور، بدءا من بطاقة التموين الى بطاقة الانتخاب (!!).

الا يرى السيد الرئيس ان الفساد يستشري تحت مظلة السياسة التي تأبى الاستجابة للضغوط الشعبية وان جماعات الفساد تتوغل لثقتها بأن مطالب الجماهير مجرد فقاعات لا تلبث ان تحفظ في ملفات الرئاسة، فصاروا في مأمن من الحساب والعقاب (!!).

هل عايشت يا سيادة الرئيس حال الاسرة المصرية وهي تستقبل هلال رمضان، وبدء العام الدراسي؟ وهل أتاك حديث الاسعار التي فاقت الحدود والطاقة والاحتمال؟ وهل جاءك نبأ المصروفات المدرسية التي يجبر الطالب على دفعها مقابل تعليم وهمي انحدر الى ادنى مستوياته.

ان صرخات الشعب ليست ضغوطا وقتية ولكنها احتجاجات واضحة وعلنية على الحال التي صارت اليها البلاد، وتستنزف من عرق ابنائها ما يفوق الدماء التي تستنزفها الحروب (!!).!.

اما خامس مفسدة للصوم في تقرير اليوم فقد ارتكبها الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة في مقاله امس ايضا بـ«المصري اليوم» حيث تعرض لما ورد في خطاب رئيسنا فقال: «لو ألقينا نظرة على ما ورد في خطاب الرئيس حول السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي فسوف نجد انه مليء بالتناقضات وينطوي على محاولة مكشوفة للتنصل من المسؤولية عما صلت اليه عملية التسوية من مأزق وآلت اليه اوضاع المنطقة من تدهور ـ يقول الرئيس في خطابه: «خضت حروبا دامية، واتخذت ـ ولا ازال ـ قرارات صعبة وسط تحولات اقليمية ودولية تفرض تحديات عديدة في علاقاتنا بدول المنطقة وقوى العالم الكبرى، حافظت على السلام وسط رياح عاتية وأزمات متتالية فشهدت مصر اول فترة في تاريخها الحديث دون حرب ودون احتلال».

فهل يسمح لنا السيد الرئيس بأن نذكره بحقيقة لا مراء فيها وهي انه لم يكن «في جميع الحروب التي خاضها» صانع قرار الحرب اللهم الا اذا كان يشير هنا الى قراره بالمشاركة في «حرب تحرير الكويت» التي كانت حرباً امريكية قبل ان تكون مصرية او عربية.

حين جاء الرئيس مبارك الى الحكم في مصر كان من سبقوه قد مهدوا الطريق امام انطلاقة كبرى نحو التنمية والبناء ودفعوا الثمن غاليا، فالرئيس عبد الناصر خاض معركة الاستقلال والتحرر من الاستعمار قبل ان يدفع حياته ثمنا لهزيمة 67 والرئيس السادات خاض معركة التسوية قبل ان يدفع حياته ثمنا لمعاهدة السلام التي ابرمها مع اسرائيل، ولأنه لم يكن مطلوبا من الرئيس مبارك ان يخوض اي مغامرات او مقامرات كما اضطر اسلافه، فقد كان يكفيه ان يبني على ما انجزوه، يتحاشى الوقوع فيما اخطأوا فيه، وان يستغل مرحلة «السلام» الذي صنعه غيره لاعادة بناء مصر وتحديثها.. ولو كان قد فعل لحقق لوطنه ما لم يحققه له اي من سلفه، لكن تحوله المفاجيء الى شخص آخر بعد سنوات قليلة من وصوله الى السلطة ولأسباب لا يعلمها الا الله حال دون تمكنه من القيام بهذا الدور وليس ادل على حدوث هذا التحول من اقدامه على التصريح علنا بأن سبب عدم تعيين نائب له هو عدم عثوره على من هو مؤهل لشغل هذا المنصب او جدير به. ومن السهل على رئيس يعتقد بأنه لا يوجد في بلد تعداده اكثر من 70 مليون نسمة من هو مؤهل لشغل منصب نائب الرئيس ان يؤمن بالطبع ان ابنه هو الوحيد المؤهل لشغل منصب الرئيس».

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، ما الذي دفع بي الى هذه المجموعة التي تجاهر بافطارها في نهار رمضان؟ الحل هو ان اغسل قلمي سبع مرات ليستقبل من هم على صيامهم مستمرون مثل زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي قال يوم السبت عن رئيسنا:

«اعترف الرئيس مبارك بكل شجاعة ان ما وعد به العام الماضي لتدبير 25 مليار جنيه خلال 6 اعوام تخصص لمشروعات الصرف الصحي بقرى مصر ومدنها ليس كافيا لذلك فقط طلب من الحكومة تدبير عشرين مليار جنيه اخرى خلال عامين فقط تخصص بالكامل لمشروعات الصرف الصحي. كان الرئيس مبارك ايضا في منتهى الصراحة والشفافية عندما اكد ان المواطن ليس له ذنب في ضيق ذات اليد الذي تشعر به الحكومة، اما اكثر ما اعلنه الرئيس مبارك من اخبار سارة فهو ما ذكره ان الحاجة باتت ملحة لتطوير دور الدولة لتتمكن من تركيز طاقاتها واهتماماتها على البعد الاجتماعي للاصلاح.. والرئيس بهذا ينهي الجدل الذي اثاره البعض بأن دور الدولة في المجتمع قد انتهى وانها تركت كل شيء لرجال الاعمال يصرفون الامور طبعا لمصالحهم وليس لمصلحة المواطنين. هذا هو الرئيس مبارك الذي يهتم بالمواطن وتوفير سبل الراحة له وتقديم الخدمات تحت مظلة الحكومة، وحقوق المواطنة اهم في هذه المرحلة من اشياء كثيرة، صحيح ان التعديلات الدستورية في منتهى الاهمية لكن الخدمات للمحرومين منها تجيء في المقام الاول وتكمل غدا ان شاء الله».

اعترف الرئيس مبارك بكل شجاعة؟! ما هذا التعبير السيئ؟ رئيسنا شجاع في كل مرة.

والى «اخبار اليوم» لاغسل قلمي مرة ثانية مع زميلنا صبري غنيم وقوله في بابه الاسبوعي ـ رؤية ـ عن رئيسنا:

«الرئيس مبارك لم يعد شخصية محلية، وهذا فخر لنا بعد ان رأينا رؤساء العالم يأخذون مشورته ونصيحته في اهم القضايا الدولية حتى اصبح اسما على الساحة الدولية، ربما تكون سياسته في التعامل مع معارضيه هي التي جعلته متسامحا مع المنفلتين. فمنذ توليه موقع الرئاسة لم يقصف قلما ولم يغلق صحيفة ولم يحمل سيفا يقص به رقاب المنفلتين. يفخر دائما بانه ملتزم بعدم حبس اي صحافي في قضايا الرأي، الصحافيون الشرفاء يعرفون عن الرئيس مبارك بانه لا يغضب من قلم ينتقد سياسته ولكنه يتألم من القلم الذي يخوض في ذمه الشرفاء بلا اي سند، او يتعرض لهم بالسباب او التشهير بأعراضهم فهو يرى ان واجبه كرب لهذه العيلة ان يحمي مواطنيه حتى لو اختلفت مواقعهم».

طبعا، طبعا، هكذا رئيسنا على الدوام.. ثم اغسل قلمي مرة ثالثة مع زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» لقوله يوم الاحد في بابه ـ ولكن ـ

«من الامور الملفتة في الخطابات الاخيرة للسيد الرئيس انه يحرص دائما على تكرار عبارة «شعارية» تعبر عن توجه ثابت.. وكأنها رسالة ثابتة لمن يعنيه بالامر، في هذه العبارة يقول الرئيس وكأنه يجدد القسم الجمهوري الذي تلاه بعد ان انتخب من عموم الشعب: «نحفظ لمصر سيادتها واستقلال ارادتها، لا نفرط في شبر من ارضها، لا نسمح بتدخل اجنبي في شؤونها لا نقبل املاءات ولا مشروطيات، لا نلتفت للمزايدات او حملات التشكيك، ونمضي نحو المستقبل دون رجعة الى الوراء»، مثل هذه العبارة يقولها الرئيس في خطاباته بطريقة او اخرى.. ولكنه اضاف هذه المرة عبارة جديدة تستوجب وقفة ضرورية لا شك في ذلك، اذ قال الرئيس: «لقد حافظت على السلام وسط رياح عاتية وازمات متتالية، فشهدت مصر اطول فترة في تاريخها الحديث دون حروب ودون احتلال يمتهن كرامتها وسيادتها».

وخلال ربع القرن الماضي حافظ مبارك على السلام واستقلال الارض ووحدتها «وسط رياح عاتية وازمات متوالية».. ان هذه الحقيقة التاريخية المجيدة لكي تقال في سطر عابر في عمود او حتى سطرين في خطاب رئيس دولة احتاجت الى جهد جهيد، واعصاب من حديد والتزام اكيد وثقة في القرار ومن حق الرئيس ان نعبر عن امتناننا له لانه استطاع ان يحقق هذا الانجاز الذي لم يسبقه اليه اي زعيم مصري في التاريخ الحديث ولا نريد ان نقلب في التاريخ قبل ذلك».

لا. لا داعي للتقليب، فهكذا رئيسنا على الدوام.

جمال مبارك

والى جمال مبارك وتجدد المعارك حول توريثه الحكم وكفاءاته ودفاع زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم» عنه بقوله:

«ان قضية التوريث تتناقض مع فكرة الاصلاحات الدستورية والانتخابات الرئاسية التنافسية وان كان طرحها مقبولا في الماضي فان ما تم حتى الان من اصلاحات دستورية كفيل بانهاء هذه القضية من اساسها. ان ممارسة السيد جمال مبارك للعمل السياسي تمثل حقا اساسيا من حقوق المواطنة ولا توجد في الدنيا كلها اي قوانين تمنع نجل رئيس الجمهورية او تصادر حقه وتحرمه من حق مكفول لكل المواطنين الذين جعلهم الدستور سواسية في الحقوق والواجبات. ان وجود السيد جمال مبارك ضمن مجموعة القيادة بالحزب الوطني لم يأت من فراغ ولكنه جاء بمحض اختيارات حرة من اعضاء الحزب وبعد رصيد ـ لا ينكره احد ـ حققه جمال مبارك الذي بدأ طرح فكرة الاصلاح الداخلي وتقديم اجندة متكاملة بأولويات عمليات الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال النزول للقواعد الجماهيرية في مختلف دوائر الحزب الوطني حتى تلك المتواجدة في اقصى صعيد مصر. كما جاءات اوراق العمل التي ناقشها المؤتمر السنوي للحزب الاسبوع الماضي تحمل عديدا من الرؤى والافكار التي تؤكد استمرار الريادة المصرية وتعزز من امن وقوة مصر عربيا واقليميا ودوليا وهو الامر الذي اضاف رصيدا لجمال مبارك لم يحققه اي كادر حزبي آخر سواء في حزب الاغلبية او احزاب المعارضة».

لكن زميلنا انور الهواري رئيس تحرير «الوفد» واصل في نفس اليوم هجومه الكاسح ضد جمال مبارك بقوله عنه:

«دون لف او دوران اقول ان السيد جمال مبارك هو الان نائب رئيس الجمهورية وبعبارة اكثر تحديدا هو اكبر كثيرا من نائب رئيس الجمهورية واقل قليلا من رئيس الجمهورية. هذا هو الواقع الفعلي وهذا هو الموقع الحقيقي الذي يشغله السيد جمال مبارك وهذا هو الدور الفعلي الذي يشغله فكيف حدث هذا؟! ابتداء علينا ان نعترف ان هذا الوضع الذي يمثله السيد جمال مبارك هو وضع شاذ بكل المعايير ـ شاذ لانه سابقة لم تحدث في عهد الرئيس عبد الناصر ولم تحدث في عهد الرئيس السادات ـ وشاذ لأنه جاء ثمرة لفراغ سياسي ودستوري استمر لمدة 25 عاما هذا الفراغ نشأ عن الرفض المتصلب والمتعنت الذي تمسك به الرئيس مبارك طوال ربع قرن من الزمن، اذ رفض ان يستجيب لكل الدعوات التي ناشدته ان يعين نائبا لرئيس الجمهورية، صحيح ان الدستور يترك للرئيس حرية تعيين نائب او اكثر وعزله وصحيح ان الرئيس استند الى هذا النص في تبرير موقفه ولكن المؤكد ان الرئيس ـ بهذا الاصرار ـ خلق فراغا سياسيا ودستوريا مروعا يشعر الناس معه ان استقرارهم ليس امنا ـ وشاذا لان الخطر جاء من بيت الرئاسة نفسه، الرئيس يلتفت اليوم حوله ليرى عن يمينه وعن يساره ومن امامه ومن خلفه نائبا حقيقيا بسلطة الامر الواقع وله سلطة ونفوذ تفوق سلطة اي نائب بل تفوق سلطة عدة نواب لو كان الرئيس قد اختار اكثر من نائب لرئيس الجمهورية، لقد جاءه الخطر من صلبه وظهره، من بيته وداره، من ابنه جمال محمد حسني مبارك.. وشاذ لان الرئيس مبارك طوال 25 عاما كان لا يكف عن تكرار القول بأنه لا يريد ان يعين نائبا حتى لا يفرض على الشعب وريثا وها هو يفاجأ الآن بنائب فعلي ليس له وضع دستوري بنائب لا يملك الرئيس له دفعا بل والشعب نفسه في حرج شديد، فمن يرفض وضع السيد جمال يبدو كما لو كان في حزب سياسي مع الرئيس مبارك نفسه».

لكن في اليوم التالي تلقى انور ردا سريعا من زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روز اليوسف» بقوله يوم الاحد في بابه اليومي ـ انتباه ـ:

«المقصود بضجة التوريث هو وضع جمال مبارك في موقف الدفاع عن نفسه طوال الوقت وكأن المجهود الضخم الذي يبذله في الحزب باعتباره امينا عاما مساعدا وفي امانة السياسات خطأ يجب ان يحاسب عليه وكلما بذل اقصى مجهود، رفعوا في وجهه الشائعات والاقاويل، لن يستريحوا مهما فعل بهم يستهدفون شيئاً واحدا هو اصابته باليأس والاحباط واجباره على اعتزال العمل الحزبي. اعتقادي ان ذلك يزيده عنادا واصرارا لانه يمثل تيارا مبشرا داخل الحزب.. تيار له رؤى وافكار علمية مدروسة ويعتمد على منهج الحل الجذري للمشاكل والازمات ولا يمكن لمثل هذا التيار ان يزهق او يتراجع او يحبط لمجرد اثارة الزوابع والشائعات حول قضية مفتعلة، او لمجرد الهجوم عليه».

ولو توجهنا للصفحة العاشرة من «اهرام» نفس اليوم حيث عمود زميلنا والمحلل السياسي الكبير سلامة احمد سلامة ـ من قريب ـ نراه يستدل بعدد من الشواهد في مؤتمر الحزب الوطني التي تؤكد عملية التوريث اذ قال:

«ويأتي المؤتمر محملا برموز ودلالات محيرة حيث سلطت الاضواء على جمال مبارك وحرص كل من صفوت الشريف والدكتور نظيف على الاشادة به تحديدا وبالاسم دون غيره، باعتباره صاحب الفضل الاول في البرامج التي تنفذها الحكومة والحزب وهو ما اعاد حديث التوريث وشجع قيادة حزبية على اعادة طرح الفكرة بمنتهى الاستخفاف ولم يكترث جمال مبارك بنفيها او تأكيدها باعتبارها دليلا على حرية الرأي. ومعنى ذلك انها ليست مستبعدة!».

الحزب الوطني

والى الحزب الوطني ومؤتمره السنوي الرابع الذي قال عنه زميلنا وصديقنا اسامة سرايا رئيس تحرير «الاهرام» يوم السبت: «جاء المؤتمر تعبيرا عن ملامح جديدة للحزب في انطلاقته الثانية. وبدا اقل اهتماما بما انجز واكثر اهتماما بما يعمل على انجازه وكان لدى الحزب بالفعل ما يحتفل به، وما يشعره بالرضا عن نتاج اعماله خلال العام الماضي، ولكنه همش هذا الاحساس وقرر ان يتطلع قدما الى الامام مرجحا طرح رؤى للمستقبل لتكون هي بنده الاول وهنا ظهرت الدراسات والمناقشات والمراجعات والاعتراف بالاخطاء، والحرص على استمرار مسيرة الاصلاح، ونشير هنا الى ان يد الحزب قد امتدت لمختلف القوى السياسية للمشاركة الفعلية في عملية الاصلاح السياسي، وقد وضع نصب عينيه الانحياز التام للصالح العام، وكان لدعوة الرئيس مبارك الى اجراء حوار مع احزاب المعارضة اثر واضح في تحريك مياه الاصلاح عبر مختلف روافد العمل السياسي، والملاحظ ان مؤتمر الحزب لم يقع فريسة للتكرار والخطب الانشائية التي تميز الكثير من احتفالاتنا ومؤتمراتنا. انما كان بمثابة مرآة تعكس حالة الحراك والحيوية السياسية، والمرحلة الحالية التي تعيشها مصر».

ولكن يبدو ـ والله اعلم ـ ان بين اسامه وزميله سيد علي مشاكل وخصومات لان سيد قال في نفس اليوم في عموده الاسبوعي المتميز ـ ببساطة ـ والذي يتكون من عدة فقرات:

«ـ كل ما يطرحه الحزب الوطني الان من اصلاحات طرحها ابراهيم سعدة في جريدة «مايو» منذ ربع قرن فكان جزاوه الفصل لان طبال الحزب لا يطرب.

ـ كم مدرسة كان يمكن بناؤها بالمبالغ التي دفعت في اعلانات الحزب الوطني في جميع وسائل الاعلام.

ـ باسم الشفافية السياسية اطالب الحزب الوطني باعلان حجم التبرعات السنوية التي يدفعها رجال الاعمال لهذا الحزب».

واذا تركنا «الاهرام» الى «الوفد» نفس اليوم سنجد زميلنا محمد زكي يقول عن هكذا حزب ومؤتمره في عموده ـ شواكيش ـ وهو يتكون كذلك من عدة فقرات:

«ـ اخيرا انفض مولد الحزب الوطني وتوقفت ابواق الاعلام الحكومي التي اصابت الشارع المصري بالطرش وخيبة الامل نحو الانطلاقة الرمادية لعبور المستقبل الاسود».

وهو يتهكم على شعار المؤتمر «الانطلاقة الثانية نحو المستقبل» وقال في فقرة اخرى.

نقول باختصار لاعضاء حكومة الكوارث استقيلوا يرحمكم الله لقد اصبح حزبكم الحاكم وحكومتكم منتهية الصلاحية بعدما فقدا المصداقية في الشارع المصري».

ونعود الى ايجابيات الحزب الوطني ومؤتمره حيث اشارت «الاخبار» في تعليقها يوم الاحد الى واحدة من تلك الايجابيات بقولها: «والرؤية الجديدة للتضامن تشمل تطوير بعض جوانب الدعم للاسر التي تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي وتحقيق الوجه الانساني للتنمية والذي يؤكد ضرورة ان يتواكب النمو الاقتصادي مع حياة الرد والالتزام بالاستجابة لمتطلبات محدودي الدخل بالمحافظة على مستويات الدعم ووصوله الى الفئات المستهدفة، كما تشمل الرؤية الجديدة استهداف الاسر الفقيرة التي تعيلها المرأة والاناث اللاتي بلا مأوى والمطلقات والارامل اللائي لا عائل لهن واسر الفتيات اللاتي يعملن بمهن هامشية».

ولمزيد من الاضواء على مؤتمر الوطني وانجازاته نشير الى تعليق «الاهرام المسائي» امس الذي قالت فيه: «لا شك ان الاصلاحات الدستورية التي اعلن عنها الحزب الوطني في مؤتمر السنوي وتفتح المجال امام المزيد من الحريات والمشاركة السياسية للاحزاب والمرأة في البرلمان، كما انها في الوقت نفسه تعزز رقابة المجالس النيابية والمحلية على اداء الجهاز التنفيذي توفر مناخا اكثر شفافية وديمقراطية، ان ما طرحه الحزب الوطني لم يكن تعديلا لمواد بعينها في الدستور، بل هو رؤية ترتكز على ما طرحه الرئيس مبارك في برنامجه الانتخابي».

ومع ذلك كله لم يقتنع زميلنا وصديقنا بـ«العربي» وعضو مجلس نقابة الصحافيين جمال فهمي وكان له رأي آخر في هكذا مؤتمر عبر عنه بقوله في بابه ـ فص ملح: «كنت عاهدت نفسي الا اكتب حرفا واحدا عن مهرجان جمال مبارك السنوي الرابع المعروف اختصارا بالمؤتمر العام لحزب الست الحكومة الذي هو «وطني» جدا قوي خالص كما ترى حضرتك و(ديمقراطي) شنيع وفظيع كما لابد ان سيادتك تلاحظ، فلقد بدا لي ان الناس وعموم القراء صارروا في حالة ملل وزهق من هذا الموضوع بعدما استكفوا وشبعوا تماما على مدى اسبوع كامل من فيض السب والشتم والسخرية والتريقة على هذا المهرجان وتمره وعروضه وفقراته المسخرة فضلا عن شطري شعاره الذي يتحدث عن (فكر حديد وانطلاقة ثانية) دون ان يخبرنا احد شيئا عن ماهية الفكر القديم وطبيعة ذلك الجديد ولماذا هو فكر اصلا؟! وما علاقة اطفال انابيب التوريث والبيزنس الذين اخترعوا هذا الشعار بينما هم يمرحون ويسرحون في حظيرة لجنة السياسات بفعل التفكير من اساسه؟! اذا كانت الانطلاقة الاولى التي قادها الرئيس حسني مبارك نجحت بعد مسيرة ربع قرن ان تهبط بالشعب المصري ومجتمعه ودولته الى هاوية الجوع والفقر والبؤس والتخلف والخراب الشامل والتبعية المذلة فالى اي حضض جديد سنذهب في الانطلاقة الثانية التي يطمع نجل الرئيس ان يقودها هو بعد ان يرثنا من والدة؟!

قضايا ومناقشات

والى القضايا والمناقشات واولها من جريدة «روزاليوسف» يوم الخميس ومقال الدكتور مأمون بسيوني ـ ماركسي سابق ـ بعنوان «مصر تصوغ عقدها الاجتماعي» وهو من كارهي ثورة يوليو وخالد الذكر ومحمد حسنين هيكل: قال «لن يكون المصري انسانا في مصر بدون مجتمع عقلاني وحكومة مسؤولة ودولة ذات سلطة حقيقية لا تستخدم الاجبار الا اضطراريا في حالات الاخطاء والانحرافات والجرائم ومثل هذه الدولة تستهدف دائما تذويب دورها ووظائفها والامر يحتاج لاخذ الخطوة الاولى الصحيحة او تصويب الخطوة الاولى التي بدأت بها حركة يوليو مسيرتها انسلاخ ماكينة الدولة عن العسكرة كأمر لا يتعارض مع حق العسكريين في دورهم السياسي او رئاستهم للجمهورية من خلال مؤسسات دستورية حقة وحقيقية. يتقدم في اطارها من يرى نفسه جديرا بقيادتنا، كما تقدم ايزنهاور لرئاسة امريكا وديغول لرئاسة فرنسا. وان هذا لم يغب عن وعي المصريين وكان في باكورة مطالبهم منذ اذار (مارس) 1954». وفي نفس اليوم طرح زميلنا انور الهواري رئيس تحرير «الوفد» رؤية جديدة في مقال عنوانه ـ الامة فوق الرئيس ـ ومما قاله فيه: «الخطر الوطني، متمثلا في الحزب الوطني الديمقراطي هو الذي افلح فيما لم يفلح فيه الانكليز، ونجح فيما لم تنجح فيه اسرائيل لقد افلح الحزب الوطني في تخريب اهم مقومات الوجود الحضاري في مصر وهو الانسان المصري نفسه.

لقد خرجنا من حربنا الطويلة مع الاستعمار امة منتصرة، كانت لدينا عاصمة حديثة، وديمقراطية صاعدة ودستور حقيقي وقضاء مستقل وحياة حزبية وجامعات راقية وصحافة حرة، وطبقة وسطى ناهضة، وخرجنا من حروبنا المتعددة مع اسرائيل امة منتصرة لدينا تماسك اجتماعي وقيم مرعية، واخلاق عامة توفر قدراً من الادارة اللائقة لشؤون الناس.

الداهية كلها للأسف الشديد تكمن في الخطر الداخلي، في الخطر الوطني في ثلاثين عاما من حكم وتحكم وتسلط الحزب الوطني الديمقراطي واسوأ مافي هذا الخطر الوطني انه لا يعترف انه خطر يهدد هذه الامة من داخلها والمشكلة تكمن في ان الحزب الوطني يصادر ويمتلك وحده كل ادوات العمل السياسي، فقد استأثر الحزب بكل شيء وجرد الامة من كل شيء حتى يكاد يجردها من لباسها الذي يستر عورتها ويكاد يجردها من رغيف خبزها الذي يسد جوعتها.

هنا يأتي دور القيادة الغائبة هذه القيادة التي ارشدت حركة الامة في مواجهة الخطر الخارجي وقد تمثلت في حزب الوفد بقيادة سعد زغلول ثم مصطفى النحاس ضد الخطر الانكليزي. ثم تمثلت في جهاز الدولة بقيادة عبد الناصر ثم السادات ضد الخطر الصهيوني. ومصر الان تنتظر قيادة ترشد حركتها لانهاء الخطر الوطني والحزب الوطني، وطبيعي ان علينا ان نختار واحدا من نموذجي القيادة اللذين عرفناهما: فاما الوفد، واما جهاز الدولة ولا ارى خيارا ثالثا.

وطبيعي ان الخيار المتمثل في (جهاز الدولة) لم يعد صالحا لانه ببساطة شديدة ـ هو الذي جاء بالحزب الوطني ويكاد يكون المسؤول الاول والاخير عن كل جرائم هذا الحزب.

اذن فالخيار هو الوفد، هو الشعب هو الامة هو استعادة الحركة الوطنية المصرية هو احياء الطبقة الوسطى هو خيار دولة المواطن لا دولة الحاكم».

والقضية الثالثة في تقرير اليوم خاصة بالزعامة ايضا واثارها في نفس اليوم زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي ـ في الممنوع ـ اذ قال ردا على قول صديقنا وعضو الامانة العامة للحزب الوطني وعضو امانة السياسات الدكتور حسام بدراوي ان الرئيس حسني مبارك زعامة تاريخية لن تتكرر: «ان الزعامات التاريخية التي لا تتكرر يمكن ان تتجسد في شخصية سعد زغلول او مصطفى النحاس او جمال عبد الناصر او انور السادات، كل هذه زعامات تاريخية لن تتكرر وكل زعامة منها لها اسبابها الخاصة بها التي صنعت منها زعامتها ومجدها.

ان الزعامة التاريخية التي لن تتكرر لها مواصفات ومقاييس اخرى، كأن تكون لها رؤية وفكر استراتيجي وتملك الارادة الشعبية القادرة على صنع التقدم. والعكس فالزعامة التاريخية لا تفقد بلادها في عهدها دورها ومكانتها اقليميا ودوليا، او ما تبقى من هذا الدور ولا تترك مصر على المستوى الداخلي على هذا النحو من الضعف والخواء الفكري والثقافي والسياسي ولا تترك الأزمات تضرب البلاد وتنزل فوق رؤوس العباد كالصاعقة ولا يكثر في عهدها الفساد بصورة غير مسبوقة في كل تاريخ مصر الحديث، الا اذا كانت كلمة زعامة تاريخية قصد بها ان الفساد الذي عرفته مصر مع حكومات الحزب الوطني اكبر من كل الفساد الذي عرفته في السابق! وماذا عن التعذيب يا دكتور حسام، والاعتقالات وحكم الطوارئ؟ انني ابحث عن سبب او مبرر لعبارة الدكتور حسام بدراوي، هل الرئيس مبارك قيادة تاريخية لن تتكرر لان عهده افرز رجل الفولاذ الصلب احمد عز المتحكم في الحزب الوطني حاليا وفي مصر مستقبلا؟ حسني مبارك زعامة يمكن ان تتكرر آلاف المرات وهذا الكلام في مصلحة الرئيس مبارك امد الله في عمره».

ورابع القضايا من نصيب الدكتور محمد ابو الغار الاستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة والذي يتزعم مجموعه 9 مارس بالجامعات وتقييمه التالي للوضع السياسي في مقال له بـ«المصري اليوم» يوم الخميس: «بنهاية الربع قرن الاخير وهو مدة حكم مبارك حدث تحول جذري تدريجي في الشارع المصري ووجدانه متجها الى الاقتناع بحكم الاخوان المسلمين كخلاص لمصر من الاشكالية الكبرى والازمة التي تسبب فيها النظام الحاكم وبالطبع هناك اخطاء فادحة وقع فيها النظام المصري اوصلتنا الى هذا المأزق. اولا: انهيار الاقتصاد المصري وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر وهو امر سببه سوء التخطيط والفساد العارم وصرف الاموال في غير محلها والنهب من خيرات البلاد الطبيعية مثل الغاز والبترول. ثانيا: صاحب ذلك غياب الامل والحلم في مستقبل افضل واختفت الرموز المضيئة واحتلت مكانها الرموز سيئة السمعة. ثالثا: انهيار التعليم على جميع المستويات. رابعا: ذبح المجتمع السياسي المصري الممثل في الاحزاب والمجتمع المدني الممثل في النقابات والجمعيات الاهلية خوفا من منافسة السلطة وهو ما ادى الى فراغ سياسي ومدني احتله الاخوان ببراعة. خامسا: البطالة الرهيبة ومن ضمن اسبابها التحول الى الخصخصة بطريقة «سداح مداح» وتفتقر للشفافية. سادسا: شعور الكافة بأن مصر فقدت دورها في العالم العربي واصبحت تابعة حتى لدولة عمرها بضع عشرات من السنين. ومن خلال مسلسل الفشل المستمر للدولة استطاع الاخوان المسلمون ان يقوموا بعمل تنظيم يعتمد على نظم معلوماتية حديثة وبرامج كمبيوتر متقدمة وقاموا بمخاطبة المشاعر الدينية العميقة عند الشعب المصري وادوا عددا ضخما من الخدمات المباشرة للشعب خصوصا في مجالي التعليم والصحة بالاضافة الى المعونات الاجتماعية وكان اختيارهم للقيادات الشابة يتم على اسس موضوعية من ضمنها حسن السمعة والكاريزما فحققوا شعبية كبيرة. والسؤال الاول هل يمكن ان توقف الدولة تقدم الاخوان بغير القوة البوليسية وهو ما اصبح محدودا بحكم الظروف المحلية والدولية ولا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية ولو استمرت الدولة، بنفس الطريقة سوف يتسلم الاخوان الحكم على طبق من فضة في وقت اقصر مما نتصور ولو قررت الحكومة توريث الحكم فسوف يكون المسمار الاخير في نعش الحكم».

المعارك حول نجيب

واخيرا الى المعركة حول اديبنا الكبير الراحل نجيب محفوظ وروايته «اولاد حارتنا» وشهادة لصالحه من الاخواني الكبير ورفيقه مؤسس الجماعة محمد فريد عبد الخالق الذي كتب مقالا عنوانه ـ نجيب محفوظ والتيار الاسلامي ـ في جريدة «الاسرة العربية» قال فيه: «كثر كلام المحللين لفكر عميد الرواية العربية في قرننا الماضي نجيب محفوظ ـ الحائز الاوحد لجائزة نوبل بين سائر كتاب القصة والروائيين من العرب والمسلمين في عام 1988 ـ كصاحب فلسفة ورؤية ومدرسة عرف بها في زمانه جعلته مصنفا عند غالبيتهم بالتوجه العلماني. وللازهر الشريف وكثير من علماء المسلمين وقفة رفض معروفة لرواية «اولاد حارتنا» باعتبارها مجافية او مخالفة لشريعة الاسلام او الفكر الاسلامي الملتزم بالاسلام شريعة وسلوكا، ولم يتح لي الاطلاع عليها لأحكم في القضية بما اراه عن مدى صحة موقف الاسلاميين منها او من فكر نجيب محفوظ وموقفه من الاسلام ولي خوف من ان يكون قد ظلم في اتهامه هذا لما اعرفه من جواز الخطأ في التوصيف والتقويم لكاتب مثل نجيب محفوظ يتمتع بفكر مستنير مبدع في معالجاته الأدبية وأنا ممن يرون ان له ولغيره الحق في حرية الفكر والاقتناع العقلي في مجال الايمان وتدبر النصر.